



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المحكمة الدستورية



الربوول

الجزائر في 28 فيفري 2022

### بيان صحفي

رئيس المحكمة الدستورية، السيد عمر بلحاج، يستقبل سعادة السفير والمنسق المقيم لنظام الأمم المتحدة بالجزائر، السيد أليخاندرو ألفاريز

خَصَّ رئيس المحكمة الدستورية، السيد عمر بلحاج، صبيحة اليوم الاثنين 28 فبراير 2022، بمقر المحكمة الدستورية، سعادة السفير والمنسق المقيم لنظام الأمم المتحدة بالجزائر، السيد أليخاندرو ألفاريز، بمقابلة في إطار زيارة مجاملة أداها له سعادة السفير. وقد تناول المسؤولان، بهذه المناسبة، واقع العلاقات بين الجزائر والأمم المتحدة والسبل الكفيلة بتعزيزها في جميع المجالات لاسيما في مجال العدالة الدستورية، مشيدين بعمق هذه العلاقات وبطابعها المتميز.

كما أكد السيد رئيس المحكمة الدستورية على أنّ الإصلاحات العميقة التي تعرفها الجزائر إنما الغاية منها ترسيخ دولة القانون في بلادنا، والحفاظ على حقوق الانسان وصونها، منوها في ذلك بما جاء به الدستور الجديد في مجال حقوق الانسان ونصّه في ديباجته على تمسك الشعب الجزائري بحقوق الانسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948، والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

وجدّد السيد رئيس المحكمة الدستورية، دعم الجزائر الكامل للقضايا العادلة، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، مع التزامها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما يتفق ورصيدها التضالي والدبلوماسي ومع مبادئ الأمم المتحدة. وفيما يخص قضية الصحراء الغربية العادلة، فقد عبّر السيد رئيس المحكمة الدستورية عن أمله في أن تحظى بعثة المينورسو الأممية بصلاحيات أوسع وأن تلعب دورا أكبر لاسيما في الحفاظ على حقوق الإنسان التي تنتهك يوميا.

وأعرب السيد رئيس المحكمة الدستورية عن ارتياحه للنتائج المرضية التي حققتها المرحلة الأولى من تنفيذ اتفاقية التعاون التي أبرمت لمدة ثلاث سنوات سنة 2018 بين المجلس الدستوري سابقا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD، لتنفيذ مشروع "الدستور والمواطنة، دعم المجلس الدستوري"، والتي تندرج في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030 (SDGs2030). مذكرا بأن المحكمة الدستورية تعمل حاليا على إطلاق المرحلة الثانية للمشروع، على أن تتماشى المرحلة الجديدة مع الإصلاحات الدستورية العميقة التي عرفتها بلادنا، والصلاحيات الواسعة للمحكمة الدستورية. ومن جهته أشاد السفير والمنسق المقيم لنظام الأمم المتحدة بالجزائر بالمستوى الذي بلغته علاقات التعاون والتنسيق بين الهيئات الرسمية الجزائرية ونظام الأمم المتحدة، معتبرا بلادنا فاعلا هاما على المستويين الإقليمي والدولي، لاسيما فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق الشعوب وعن القانون الدولي، معبرا عن تقديره وامتنانه لبلادنا لدعمها الدائم للقضايا العادلة، ولاستقبالها للاجئين، كما عبر عن تقديره للتطورات المؤسساتية التي تعرفها بلادنا، وعن دعم نظام الأمم المتحدة بالجزائر لهذه التغييرات، واستعداد هيئته للعمل مع مختلف المؤسسات المستحدثة، مبديا رغبته الصادقة في مواصلة العمل مع المحكمة الدستورية من خلال اتفاقية التعاون التي يتم العمل عليها حاليا والتي ستربطها ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر.

وفي ختام اللقاء، جدد الطرفان إرادتهما في العمل على تكثيف الجهود لمواصلة تعزيز علاقات التعاون وتبادل المعارف والخبرات بين الجزائر ونظام الأمم المتحدة بالجزائر في مختلف المجالات لاسيما في مجال العدالة الدستورية ونشر الثقافة الدستورية.

